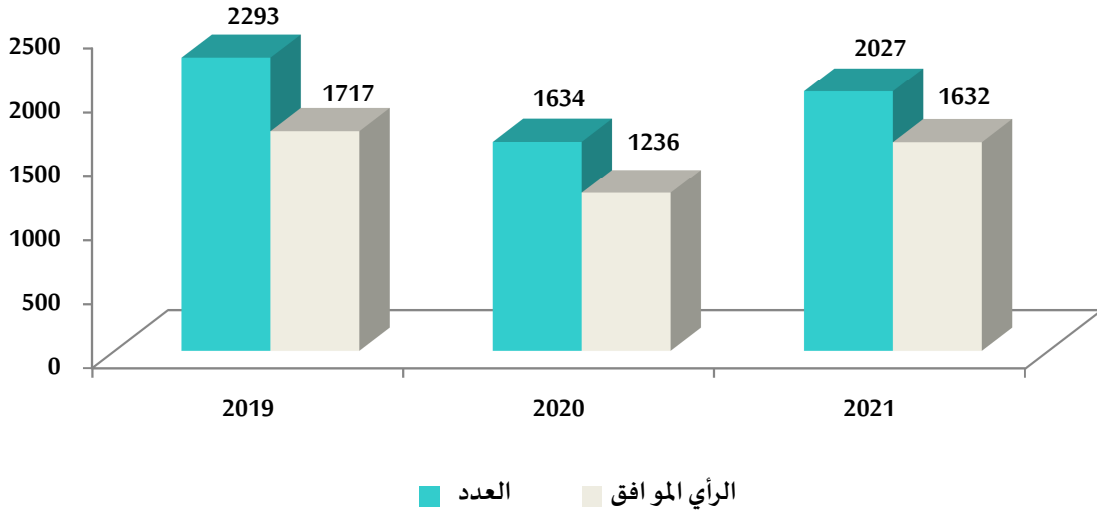




حصيلة سنة 2021

1. تطور المؤشرات الرقمية لملفات طلبات الرخص خلال الفترة ما بين 2019-2021.

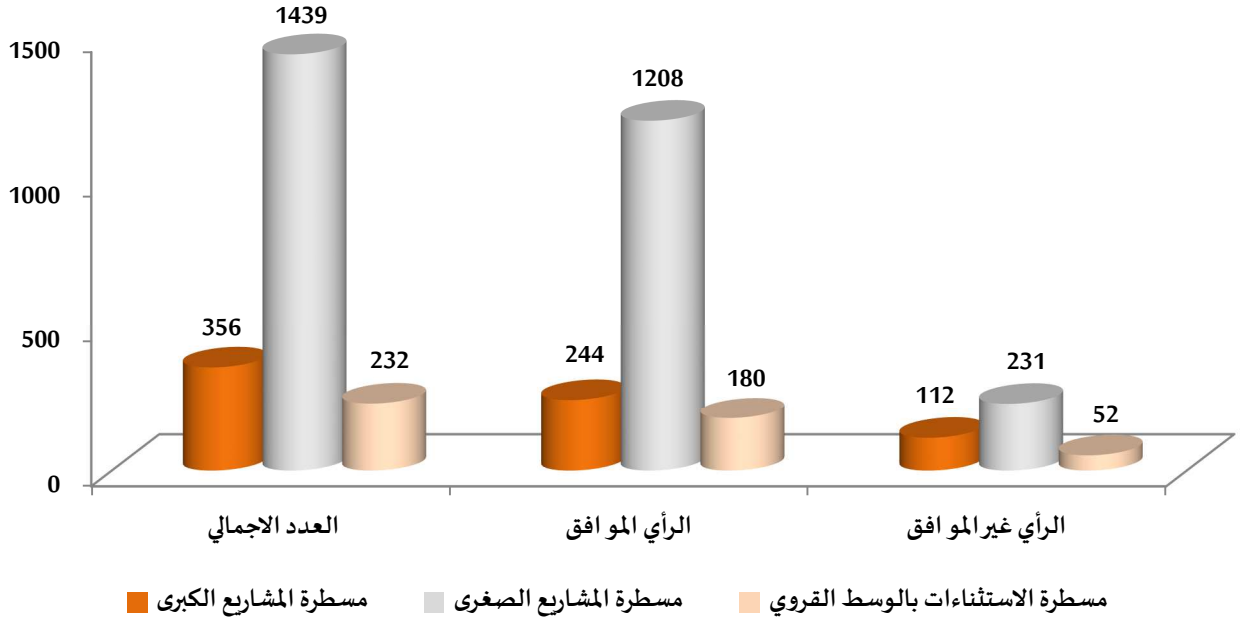


يتضح من خلال تحليل المعطيات المبينة في الرسم البياني أعلاه مايلي:

- ❑ دراسة ما مجموعه 5954 ملفا من طرف اللجن المختصة خلال الفترة المعنية ؛
- ❑ حصول 4585 ملفا على الرأي الموافق بنسبة 77 % من مجموع الملفات المدروسة؛
- ❑ تسجيل أعلى نسبة من الآراء الموافقة برسم سنة 2021 التي بلغت 80 % مقارنة سنة 2019 التي بلغت 75 % و 76 % سنة 2020؛

2. تقييم الحصيلة العامة لدراسة ملفات طلبات الرخص برسم سنة 2021.

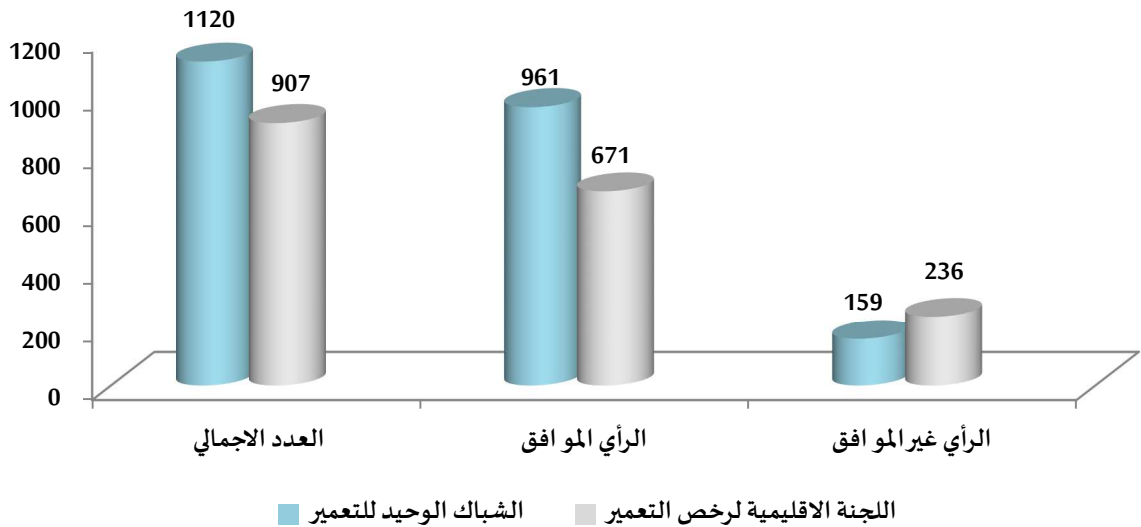
نوعية المسطرة	العدد	%	الرأي الموافق	%	الرأي غير الموافق	%
مسطرة المشاريع الكبرى	356	18	244	69	112	21
مسطرة المشاريع الصغرى	1439	11	1208	84	231	16
مسطرة الاستثناءات بالوسط القروي	232	71	180	78	52	22
المجموع	2027	100	1632	80	395	20



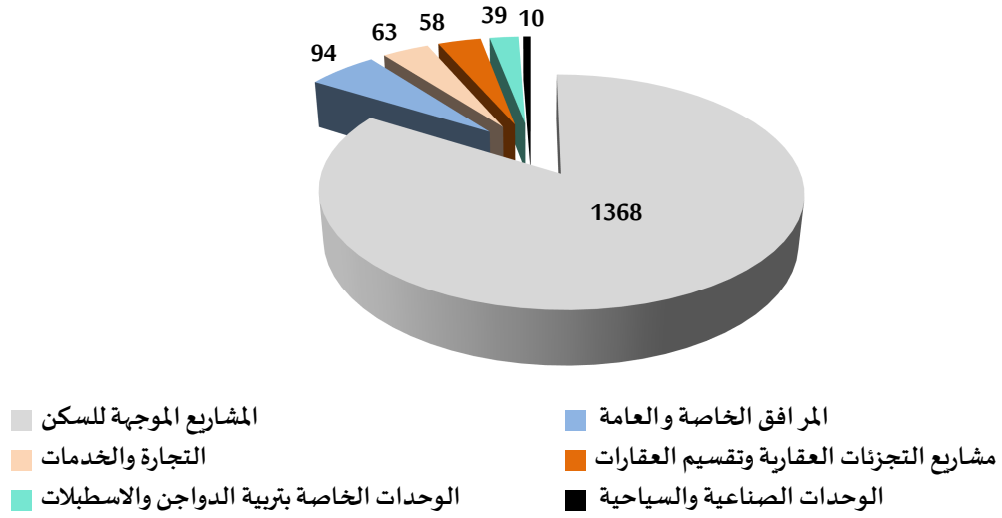
- ❖ **ارتفاع نسبة** الآراء الموافقة للملفات الكبرى من 37 % سنة 2019 و 52 % سنة 2020 إلى 69 % سنة 2021 بزيادة على التوالي 32 % و 17 % مقارنة مع السنتين الفارقتين؛
- ❖ **ارتفاع نسبة** الآراء الموافقة للملفات المدروسة من طرف لجنة الترخيص باستثناءات بالوسط القروي من 55 % سنة 2019 و 60 % سنة 2020 إلى 78 % سنة 2021 بزيادة على التوالي 23 % و 18 % مقارنة من السنتين الفارقتين؛
- ❖ **استقرار** في نسبة الآراء الموافقة للملفات الصغرى التي بلغت 84 % سنة 2021.

3. توزيع الملفات المدروسة حسب الهياكل المحدثة.

ويمكن توزيع الملفات المدروسة حسب الهياكل المحدثة بموجب ضابط البناء العام والآراء الصادرة بشأنها على الشكل التالي:



4. تصنيف المشاريع الموافق عليها حسب طبيعتها:

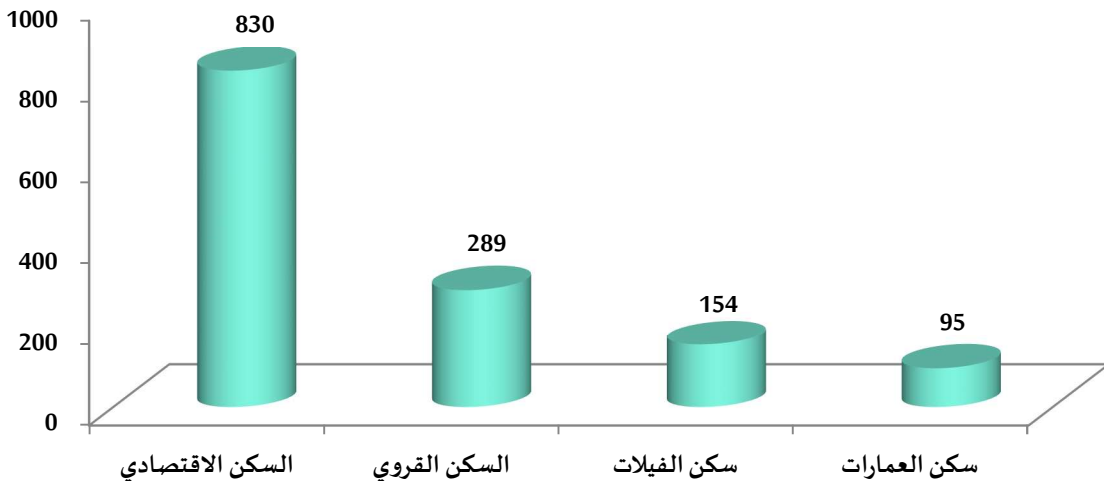


يتضح من خلال تحليل المعطيات المرتبطة بتصنيف المشاريع حسب طبيعتها أن الغالبية منها تهتم المشاريع الموجهة للسكن ممثلة بـ 1368 مشروعاً أي بنسبة 84 %، تليها المرافق العامة والخاصة بنسبة 06 % التجارة والخدمات بنسبة 04 % متبوعة بمشاريع التقسيم والتجزئة بنسبة 03 %، و الوحدات الخاصة بتربية الدواجن وإحداث الإسطبلات بنسبة 02 %، بينما تشكل باقي المشاريع (الصناعة والسياحة) في مجموعها نسبة 01 %.

ويمكن توزيع المشاريع الموجهة لغرض سكني حسب نوعيتها كما يلي:

العدد: 1368 بنسبة 84 %							
%	السكن الاقتصادي	%	السكن القروي	%	سكن الفيلات	%	سكن العمارات
61	830	21	289	11	154	07	95

توزيع المشاريع السكنية حسب نوعيتها



5. خامسا: توزيع الملفات المدروسة حسب الوسط.

الملفات المدروسة بالوسط الحضري :

تمكنت اللجن الخاصة بدراسة طلبات الرخص من دراسة ما مجموعه 1360 ملفا بالوسط الحضري من أصل 2027 ملفا أي بنسبة 67 % من مجموع الملفات المدروسة، وقد حظي 1133 ملفا بالرأي الموافق، أي ما يشكل نسبة 83 %.

الملفات المدروسة بالوسط القروي :

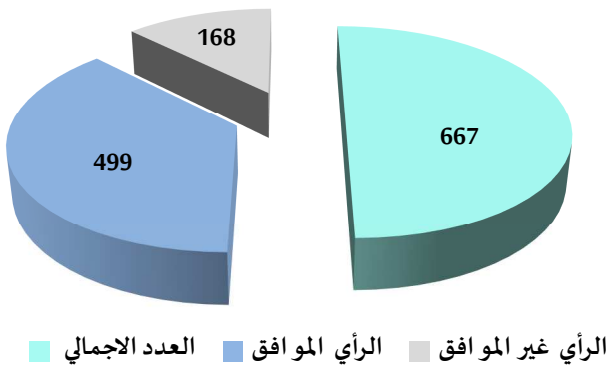
تمكنت اللجن الخاصة بدراسة طلبات الرخص من دراسة ما مجموعه 667 ملفا بالوسط القروي من أصل 2027 ملفا أي بنسبة 33 % من مجموع الملفات المدروسة، وقد حظي 499 ملفا بالرأي الموافق، أي ما يشكل نسبة 75 %.

وفي هذا الإطار تم استغلال التسهيلات الممنوحة عبر تفعيل لجنة الاستثناءات الخاصة بدراسة طلبات البناء بالوسط القروي والمتضمنة في المواد 35 و36 و37 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، بحيث تمت دراسة ما مجموعه 232 ملفا، حظي 180 ملفا بالرأي الموافق أي بنسبة 78 %.

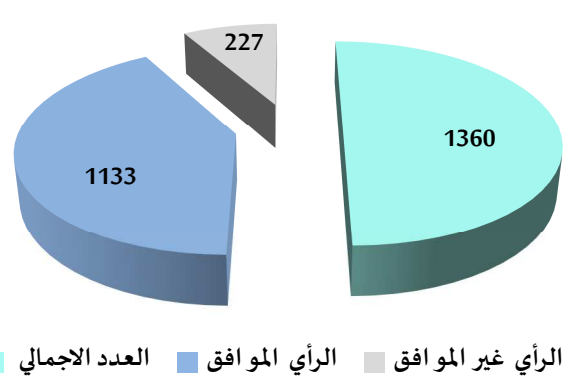
ويمكن تلخيص وضعية الملفات المدروسة حسب المجال والآراء الصادرة بشأنها على الشكل الآتي:

المجال القروي						المجال الحضري					
العدد	%	الرأي الموافق	%	الرأي غير الموافق	%	العدد	%	الرأي الموافق	%	الرأي غير الموافق	%
667	33	499	75	168	25	1360	67	1133	83	227	17

الملفات المدروسة بالمجال القروي



الملفات المدروسة بالمجال الحضري



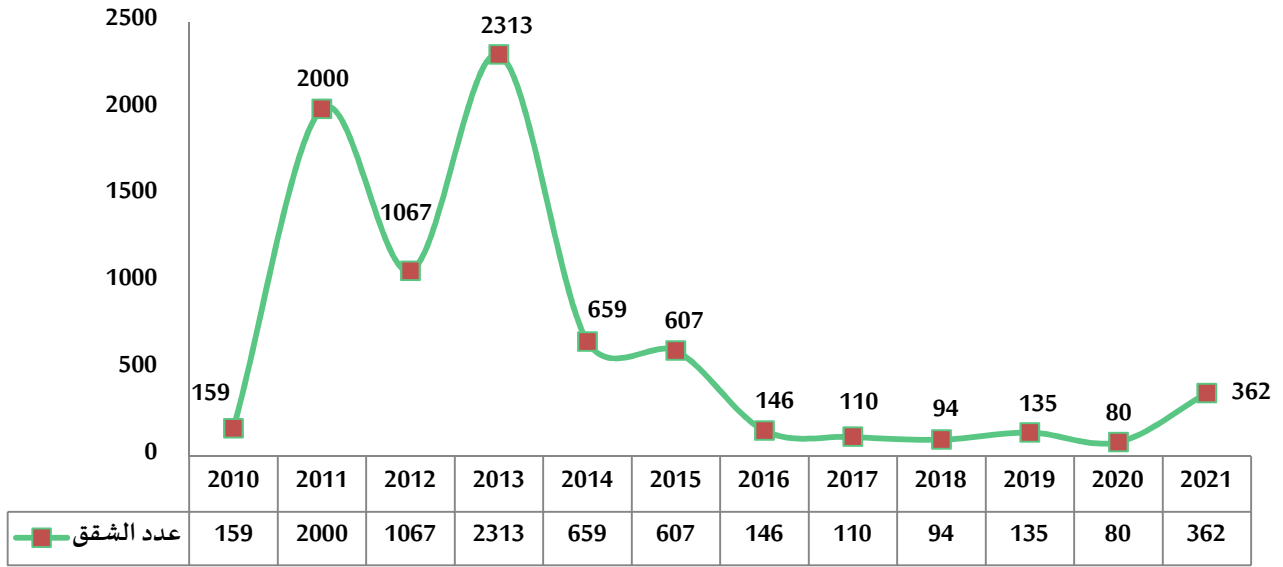
6. سادسا: دراسة الملفات المقدمة لتسوية البناءات غير القانونية.

وقد مكن البت في دراسة الطلبات المقدمة من طرف اللجنة المختصة من حصول 37 ملفا على الرأي الموافق، أغلبها ملفات موجبة لغرض سكني ممثلة ب 29 ملفا، و الباقي 08 ملفات تتوزع بين الصناعة والمرافق بنفس العدد.

7. سابعا: حصيلة تدير مشاريع السكن الاجتماعي.

قامت مصالح هذه الوكالة الحضرية برسم سنة 2021 في حظيرة لجن المشاريع الكبرى بدراسة ثمانية (08) مشاريع سيتم إنجازها على صعيد الجماعة الترابية لسطات على مساحة عقارية 64ار60 سنتييار، وستمكن هذه المشاريع من توفير 362 شقة من فئة 250.000 درهم.

وتجدر الإشارة، أنه منذ انطلاق مبادرة منتوج السكن الاجتماعي من فئة 140.000 و250.000 درهم سنة 2010، وافقت اللجنة المختصة على حوالي 39 مشروعا بإقليم سطات، ومن المتوقع أن تمكن هذه المشاريع من توفير حوالي 7732 شقة، أكثرها سنة 2013 ب 2313 شقة، لكن الملاحظ أن هذا المنتوج في تراجع واضح خلال السنوات الأخيرة. ويمكن أن نورد تطور هذه المنتوج على الشكل التالي:



- مواكبة مقام أفراد الجالية المقيمة بالخارج بأرض الوطن: عبر توجيههم لحل مشاكلهم المتعلقة بمجال التعمير والبناء، والتعامل مع قضاياهم بما تتطلب من تبسيط ومواكبة وسرعة المعالجة والتنفيذ، بحيث تم إحداث خلية للاستقبال خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، عهد إليها بالإشراف على حسن استقبال وتقديم جميع الشروحات الضرورية لأفراد الجالية، وكذا تنظيم الأيام المفتوحة والمشاركة في الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج المنظم من طرف عمالة إقليم سطات بتاريخ 10 غشت 2021.

- المراقبة في مجال التعمير والبناء: المشاركة في 19 جولة تفقدية، شملت 82 ورشا، أسفرت عن ضبط 72 مخالفة، أغلبها تتعلق بالبناء دون الحصول على رخصة مسبقة ممثلة 58 مخالفة بنسبة 81%. وزيادة على ما سبق توصلت مصالح هذه الوكالة الحضرية برسم سنة 2021 بنسخ من محاضر المخالفات المنجزة في هذا الشأن من طرف ضباط الشرطة القضائية تضمنت 437 مخالفة في مجال التعمير والبناء، جلها تتعلق بعمليات البناء دون الحصول على رخصة سابقة.

- مواكبة برنامج المباني الآيلة للسقوط: المشاركة في عدة جولة تفقدية، أسفرت عن جرد 36 حالة جديدة إضافية. وكذلك الحرص على حضور وبشكل دائم أشغال اللجنة الإقليمية الخاصة بمعالجة المباني الآيلة للسقوط بمدينة سطات انطلاقا من الجرد المنجز وبناء على نتائج الخبرة المنجزة في هذا الصدد لتحديد.

